

Distr.: General
18 February 2021
Arabic
Original: English



تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) و 2533 (2020)

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

- 1 - هذا هو التقرير الحادي والسبعون المقدم عملاً بالفقرة 17 من قرار مجلس الأمن 2139 (2014)، والفقرة 10 من القرار 2165 (2014)، والفقرة 5 من القرار 2191 (2014)، والفقرة 5 من القرار 2258 (2015)، والفقرة 5 من القرار 2332 (2016)، والفقرة 6 من القرار 2393 (2017)، والفقرة 12 من القرار 2401 (2018)، والفقرة 6 من القرار 2449 (2018) والفقرة 8 من القرار 2504 (2020)، والفقرة 3 من القرار 2533 (2020)، التي طلب المجلس إلى الأمين العام في آخر قرار منها أن يقدم تقريراً كل 60 يوماً على الأقل عن تنفيذ هذه القرارات من جانب جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية.
- 2 - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المتاحة لكيانات منظومة الأمم المتحدة والبيانات المستقاة من حكومة الجمهورية العربية السورية ومصادر أخرى ذات صلة. أما البيانات الواردة من كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن ما أوصلته من مساعدات إنسانية فتتعلق بشهري كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021.



ثانياً - التطورات الرئيسية

النقاط الأساسية

- 1 - ظلت المعدلات الرسمية لحالات العدوى بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) منخفضة نسبياً في الجمهورية العربية السورية مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة، ولكن تحليلاً من منظور علم الأوبئة أشار إلى ظهور موجة متجددة من الإصابات اعتباراً من منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020.
- 2 - وتواصل تفاقم الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد من جراء الأزمة الاقتصادية، مع بلوغ أسعار المواد الغذائية مستويات تاريخية جديدة، واستمرار النقص في السلع الأساسية، بما في ذلك وقود التدفئة.
- 3 - وفي الشمال الغربي، تخلّلت وقف إطلاق النار في منطقة تخفيف التوتر في إدلب غارات جوية وقصف مدفعي وغارات بين حين وآخر عبر خطوط التماس.
- 4 - وتضرر نحو 141 000 شخص في 407 مواقع نزوح في الشمال الغربي من جراء الرياح الشديدة والأمطار الغزيرة والفيضانات. وأدى ذلك إلى إلحاق الضرر أو الدمار بنحو 25 000 خيمة ونحو 120 مدرسة.
- 5 - وفي الشمال الشرقي، أبلغ عن زيادة حادة في القصف المتبادل والاشتباكات البرية بالقرب من عين عيسى أدت إلى نزوح أكثر من 3 000 شخص في المنطقة في أوائل كانون الأول/ديسمبر.
- 6 - وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، تلقى برنامج الأغذية العالمي تأكيداً من الحكومة بأن البرنامج يمكن أن يستأنف عمليات توزيع المساعدات الغذائية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في محافظة الرقة، في الرقة، بعد أن كان توزيع المساعدات الغذائية لنحو 220 ألف شخص قد توقف منذ تشرين الأول/أكتوبر.
- 7 - وأدى تصاعد التوترات بين الحكومة والسلطات المحلية في الشمال الشرقي إلى منع السلطات المحلية دخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في مدينتي القامشلي والحسكة في الفترة من 20 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير.
- 8 - وبعد استئناف تشغيل محطة مياه علوك في 20 كانون الأول/ديسمبر، انقطعت إمدادات المياه مرة أخرى في 17 كانون الثاني/يناير، وتضرر بذلك 460 000 شخص في الحسكة. وأعيد تشغيل المحطة في 23 كانون الثاني/يناير.
- 9 - واستمر تدهور الحالة الأمنية في مخيم الهول، حيث أفادت تقارير بمقتل 14 شخصاً في المخيم. وواصلت منظمات الإغاثة الإنسانية حث سلطات المخيم على تحسين سلامة سكان المخيم والعاملين في المجال الإنساني.
- 10 - وتحققت مفاوضات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من حوادث قتل فيها ما لا يقل عن 67 مدنياً، من بينهم 17 طفلاً، وإصابة ما لا يقل عن 74 مدنياً بجراح، من بينهم 35 طفلاً، من جراء استمرار الأعمال العدائية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية.
- 11 - واستمرت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة في تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد، وقدمت مساعدات إلى نحو 7,6 ملايين شخص شهرياً، في المتوسط، في عام 2020.

مستجدات الوضع الإنساني

3 - ظلت المعدلات الرسمية لحالات العدوى بمرض كوفيد-19 منخفضة نسبياً في الجمهورية العربية السورية مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة. ولكن تحليلاً من منظور علم الأوبئة أشار إلى ظهور موجة متجددة من الإصابات اعتباراً من منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أبلغت وزارة الصحة عن أعلى مستوى لانتشار المرض منذ بدء الجائحة، وتلاه ثاني أعلى مستوى في كانون الثاني/يناير 2021. وحتى 31 كانون الثاني/يناير، أبلغت وزارة الصحة عن 14 048 حالة إصابة، من ضمنها 21 حالة أدت إلى الوفاة. وأبلغ عن 8 490 حالة أخرى في الشمال الشرقي، من ضمنها 296 حالة أدت إلى الوفاة، و 20 997 حالة في الشمال الغربي، من ضمنها 399 حالة أدت إلى الوفاة. وتواصل ورود التقارير إلى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عن حالات محتملة إضافية، ونظراً إلى أن إمكانية إجراء الاختبارات محدودة في جميع أنحاء البلد فإن من المرجح أن يكون عدد الحالات الفعلية أكبر بكثير من الأرقام المبلغ عنها. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، قدمت وزارة الصحة السورية طلباً إلى مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس) للحصول على لقاح ضد مرض كوفيد-19. وقدمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) طلباً منفصلاً بهذا الشأن من أجل سكان شمال غرب الجمهورية العربية السورية. وبالتنسيق مع التحالف العالمي من أجل اللقاحات (غافي)، واصلت منظمة الصحة العالمية واليونيسف تقديم مساعدة تقنية مفصلة إلى السلطات الصحية الوطنية واللجان المعنية وتزويدها بالمبادئ التوجيهية. واستُخدمت أداة تقييم الاستعداد لبدء اللقاح، بهدف تحديث المعلومات عن درجة الاستعداد على أساس شهري.

4 - وتواصل انخفاض قيمة الليرة السورية في السوق غير الرسمية، حيث بلغت نحو 3 300 ليرة سورية مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ووصلت أسعار المواد الغذائية إلى مستويات مرتفعة جديدة، وأدى ذلك إلى مفاقمة الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد. وأظهر رصد الأسعار من قبل برنامج الأغذية العالمي أن سعر سلة الأغذية المتوسطة قد بلغ 111 676 ليرة سورية في كانون الأول/ديسمبر 2020؛ ويمثل ذلك أعلى مستوى يسجله برنامج الأغذية العالمي منذ أن بدأ في رصد الأسعار في عام 2013، ويشكل زيادة بنسبة 236 في المائة عن الأشهر الـ 12 السابقة. وظلت الأسعار متفاوتة، حيث كانت الأسعار المسجلة في إدلب أعلى بنسبة 26 في المائة من المتوسط الوطني. وأبلغت واحدة من كل خمس أسر في جميع أنحاء البلد عن ضعف في مستوى استهلاك المواد الغذائية، وفقاً للبيانات المستقاة من دراسة استقصائية جرت في كانون الأول/ديسمبر. وفي كانون الثاني/يناير، أبلغت 85 في المائة من الأسر المعيشية التي شملتها دراسة استقصائية بأنها تعتمد استراتيجية واحدة على الأقل لمواجهة النقص في إمكانية الحصول بشكل موثوق على المواد الغذائية الكافية والمغذية، وأفاد أربع من كل خمس أسر معيشية بأنها بدأت فعلياً تستنفد مدخراتها بسبب تدهور الحالة الاقتصادية في جميع أنحاء البلد. ومن بين آليات التعامل مع هذا الوضع، أُبلغ عن الاعتماد المتزايد على عمل الأطفال. وأبلغت أسرة واحدة من كل عشر أسر معيشية شملتها الدراسة الاستقصائية بأنها تضطر إلى الاعتماد على مساهمة أطفالها في دخل الأسرة.

5 - وتواصل نقص الوقود وارتفاع أسعاره في فصل الشتاء. وأبلغ عن عدد متزايد من حوادث احتراق الخيام في مخيمات ومواقع النزوح من جراء حرق مواد غير مأمونة للاستدفاء بها. وفي مناطق كثيرة، لم يورّع وقود التدفئة بالسعر المدعوم، خلافاً لما كان يحدث عادة في تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/

نوفمبر. وفي حلب، حيث لم تتلق غالبية الأحياء وقود التدفئة بالسعر المدعوم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفعت أسعاره في السوق السوداء إلى عشرة أمثال السعر المدعوم. وعادت مجددا طوابير الانتظار الطويلة أمام محطات الوقود في العديد من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من جراء تجدد النقص في الوقود المخصص للنقل.

6 - وفي الشمال الغربي، تخلّت وقف إطلاق النار في منطقة تخفيف التوتر في إدلب غارات جوية وقصف مدفعي وغارات بين حين وآخر عبر خطوط التماس. وتركز القصف المدفعي المتبادل في مواقع في جنوب الطريق السريع M4، مع استهداف بعض المناطق الواقعة شمال الطريق السريع. وظلت الغارات والاشتباكات البرية محلية ومحدودة ومتقطعة. وتركز القصف الجوي بشكل رئيسي على مواقع في جنوب الطريق السريع M4، رغم ورود بلاغات تفيد بأن بعض عمليات القصف استهدفت مواقع في شمال الطريق السريع في جنوب إدلب. وأفيد بأن هيئة تحرير الشام، التي حددها مجلس الأمن بوصفها منظمة إرهابية، قد واصلت تعزيز سلطتها داخل منطقة تخفيف التوتر في إدلب، رغم أنها واجهت أيضاً قديراً من المقاومة من الجماعات المحلية. وشهدت خطوط التماس في تل رفعت والباب ومنبج تزايداً في القصف المدفعي ونيران الأسلحة الصغيرة، فضلاً عن هجمات على مصافي النفط ومرافق التخزين. وتواصل استخدام الأسلحة المتفجرة التي تسببت في قتل وإيذاء المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

7 - وفي النصف الثاني من شهر كانون الثاني/يناير، تضرر نحو 141 000 شخص في 407 مواقع نزوح في شمال غرب الجمهورية العربية السورية من جراء الرياح الشديدة والأمطار الغزيرة والفيضانات. وأدى ذلك إلى إلحاق أضرار بنحو 25 000 خيمة أو تدميرها، وكان معظمها في مواقع غير رسمية أكثر عرضة للفيضانات وتفتقر إلى نظم مناسبة لصرف المياه. وأدت الفيضانات إلى إلحاق أضرار بنحو 120 مدرسة أو تدميرها، وأثر ذلك سلباً في ما لا يقل عن 21 000 طفل وأكثر من 980 من العاملين في مجال التعليم. وتضررت أيضاً أجزاء أخرى من البلاد بسبب الفيضانات، بما في ذلك في طرطوس، حيث أدت الأمطار الغزيرة إلى فيضانات في ما لا يقل عن مخيم واحد للنازحين داخلياً، وفي مخيم الهول، حيث أفيد بأن الأمطار الغزيرة ألحقت أضراراً بالخيام.

8 - وفي شمال حلب، استمر ورود تقارير عن نقص إمدادات المياه الصالحة للشرب ومياه الري في مدينة الباب ومحيطها، وأثر ذلك سلباً في نحو 185 000 شخص. ومدينة الباب واحدة من أربع نواح إدارية في البلاد أبلغت عن انتشار أمراض منقولة بواسطة المياه، مثل داء الليشمانيات. والمياه المتوفرة من الآبار المحلية غير مأمونة ولا تلبية إلا جزءاً صغيراً من الطلب. وتدل المعلومات المتاحة أن خط الأنابيب من محطة ضخ عين البيضاء إلى شبكة المياه في مدينة الباب قادر من الناحية التقنية على إيصال إمدادات المياه من محطة الخفسة على نهر الفرات. وواصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى استئناف تزويد مدينة الباب بالمياه من محطة عين البيضاء.

9 - وفي شمال شرقي الجمهورية العربية السورية، أبلغ عن زيادة حادة في القصف المتبادل والاشتباكات البرية بالقرب من عين عيسى اعتباراً من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ونزح أكثر من 3 000 شخص في المنطقة في كانون الأول/ديسمبر، وزُودوا بالمساعدات الإنسانية. ورغم توقف القتال الفعلي، فإن المنطقة ظلت مشحونة بالتوتر.

10 - وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، تلقى برنامج الأغذية العالمي تأكيدا من الحكومة بأن في وسعه استئناف عمليات توزيع المواد الغذائية في الأجزاء غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في الرقة، وذلك بعد تعليق عمليات التوزيع التي كان يستفيد منها نحو 220 000 شخص منذ تشرين الأول/أكتوبر. ودفع تصاعد التوترات السلطات المحلية إلى وقف حركة النقل بشكل كامل، بما في ذلك تنقل المدنيين، والنقل التجاري، ونقل الشحنات الإنسانية وتنقل الشركاء في مجال العمل الإنساني، إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في مدينتي القامشلي والحسكة في 20 كانون الثاني/يناير. وأدى هذا الإجراء إلى عرقلة تقديم المساعدات الغذائية إلى نحو 200 000 شخص، فضلا عن المساعدات والخدمات الأساسية الأخرى. ووردت أيضا تقارير عن فرض القوات الحكومية قيودا على التنقل في أجزاء من أحياء حلب الشرقية ومنبج. واستؤنفت الحركة بجميع أشكالها في 2 شباط/فبراير، بما في ذلك الشحنات الإنسانية، إلى الأجزاء الخاضعة لسيطرة الحكومة في القامشلي والحسكة (انظر أيضا الفقرتين 40 و 41). وأفادت التقارير أيضا بأن تصاعد التوترات اتسم أيضاً بحوادث احتجاز متبادل، واعتقال أفراد من قوات الحكومة، ومنع موظفي الحكومة من الوصول إلى أماكن عملهم. واندلعت احتجاجات ضد السلطات المحلية في مدينتي القامشلي والحسكة، فضلا عن احتجاجات مضادة دعماً للسلطات المحلية.

11 - وبعد استئناف تشغيل محطة مياه علوك في 20 كانون الأول/ديسمبر، انقطعت إمدادات المياه مرة أخرى في 17 كانون الثاني/يناير، وتضرر بذلك نحو 460 000 شخص في الحسكة يعتمدون على محطة علوك كمورد رئيسي للمياه المأمونة. وأعيد تشغيل المحطة في 23 كانون الثاني/يناير. وواصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى إيجاد حل مستدام للحفاظ على تدفق إمدادات المياه من محطة علوك، بما في ذلك إتاحة سبل وصول آمنة للأفرقة التقنية إلى منشآت المياه والكهرباء.

12 - وظل حوالي 61 800 شخص في مخيم الهول، من بينهم 94 في المائة من النساء والأطفال و 53 في المائة من الأطفال دون سن الثانية عشرة. وحتى 31 كانون الثاني/يناير، غادر مخيم الهول أكثر من 1 300 أسرة (نحو 7 000 سوري) للعودة إلى مواطنهم. واستمرت الهجمات العنيفة في المخيم. وتلقت الأمم المتحدة تقارير تفيد بمقتل ما لا يقل عن 14 شخصاً في مخيم الهول في الفترة من 1 إلى 28 كانون الثاني/يناير 2021. وواصلت منظمات الإغاثة الإنسانية حث سلطات المخيم على تحسين سلامة سكان المخيم والعاملين في المجال الإنساني.

13 - وأفادت التقارير أن حالات الإصابة بالسل والتهاب الكبد في مرفق احتجاج في الشمال الشرقي أدت إلى وفاة طفل واحد. ولا يزال يوجد نحو 800 طفل في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء الشمال الشرقي. وتواصل الأمم المتحدة السعي للوصول إليهم لتقديم الدعم لهم.

14 - وظلت الأمم المتحدة عاجزة عن الوصول إلى 12 000 شخص يعيشون في مخيم الركبان. وأفادت التقارير أن المخازن في المخيم توقفت عن العمل بسبب توقف تسليم شحنات الدقيق في يناير/كانون الثاني. وإلى جانب الجهود المبذولة لدمج حالات المغادرة الطوعية، واصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى تقديم مساعدة إنسانية فورية للوصول إلى من مكثوا في المخيم.

معلومات محدثة عن التطورات بوجه عام

15 - ييسر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا عقد الدورتين الرابعة والخامسة للجنة الدستورية المصغرة في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، ومن 25 إلى

29 كانون الثاني/يناير 2021، على الترتيب. ووفقاً لولاية اللجنة الدستورية واختصاصاتها ونظامها الداخلي الأساسي، تمثّل جدول أعمال الدورتين في مناقشة الأسس والمبادئ الوطنية ومناقشة المبادئ الدستورية، على التوالي. وبعد اختتام الدورة الخامسة، أعرب المبعوث الخاص عن خيبة أمله من حالة عمل اللجنة. وتعهد بمواصلة جهوده لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015). وتشمل مهام المبعوث الخاص تيسير إجراء عملية سياسية بقيادة سورية ويمتلك السوريون زمامها، وفقاً للقرار 2254 (2015)، وتشمل أيضاً مواصلة المشاورات مع المحاورين الإقليميين والدوليين.

16 - وواصل المبعوث الخاص الاتصال بأعضاء المجلس الاستشاري للمرأة السورية اللاتي أكدن أن عملية اللجنة الدستورية يجب أن تصون الحقوق الدستورية الأساسية للمرأة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتجاوز المبعوث الخاص أيضاً مع محاورين في غرفة دعم المجتمع المدني الذي وصلوا الضغط لإحراز تقدم في جلسات عمل اللجنة الدستورية، وذكروا أطراف العملية السياسية بأن السوريين يسعون إلى تحقيق تحسينات ملموسة في حياتهم.

الحماية

17 - ظل المدنيون في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية يعانون من العواقب المباشرة وغير المباشرة للنزاع المسلح والعنف. فلقد أدى القصف البري في جنوب إدلب وغرب حماة والاشتباكات المسلحة بين جماعات مسلحة مختلفة وداخل تلك الجماعات في مناطق شمال غرب الجمهورية العربية السورية وشمالها وشرقها إلى قتل وجرح المدنيين. وأدت الاشتباكات المسلحة في عين عيسى بمحافظة الرقة إلى قتل وجرح ونزوح مدنيين في تلك المنطقة. ولكن معظم الإصابات في صفوف المدنيين نجمت عن هجمات نفذها جنّة مجهولو الهوية باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات، وعن المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المتفجرة. ونُفذ العديد من الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في مناطق مكتظة بالسكان، بما في ذلك داخل المناطق السكنية والأسواق المحلية.

18 - وتحققت مفاوضات مفوضية حقوق الإنسان من وقوع ما لا يقل عن 45 حادثاً قُتل فيها ما لا يقل عن 67 مدنياً، من بينهم ست نساء و 17 طفلاً، وجرح فيها ما لا يقل عن 74 مدنياً، من بينهم 11 امرأة و 35 طفلاً، من جراء الأعمال العدائية المتواصلة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك القصف البري والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب، والاشتباكات المسلحة، وعمليات القتل المستهدف على أيدي أطراف النزاع المختلفة أو على أيدي جنّة مجهولي الهوية. ويُعزى سبب وفاة ما لا يقل عن 22 مدنياً (36 في المائة)، إلى ما بدا أنه هجمات عشوائية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ارتكبتها جنّة مجهولو الهوية في أسواق مزدحمة ومناطق سكنية. وفي ضوء الأنماط التي لوحظت وارتفاع أعداد الحوادث والمدنيين الذين قُتلوا وجرحوا في الأسواق والمناطق السكنية، يبدو أن أطراف النزاع لم تحترم مبادئ القانون الدولي الإنساني الرئيسية المتمثلة في التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية؛ والامتناع عن شن الهجمات العشوائية؛ واحترام مبدأ التناسب في الهجوم؛ والحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين والأعيان المدنية حين تنفيذ العمليات العسكرية.

19 - وظلت الحالة في جنوب غرب الجمهورية العربية السورية متوترة، حيث استمرت الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي استهدفت أعضاء سابقين في جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة،

فضلا عن أفراد قوات الأمن الحكومية والمسؤولين الحكوميين. وقتل جناة مجهولو الهوية ما لا يقل عن عشرة مدنيين ومقاتلين سابقين كانوا قد شاركوا في "اتفاق المصالحة" الذي وُقِعَ في تموز/يوليه 2018 مع الحكومة. وقتل جناة مجهولو الهوية اثنين من رؤساء المجالس المحلية الحكومية في حادثي إطلاق النار من مركبة متحركة.

20 - وواصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضاً باسم داعش) تنفيذ هجمات في عدة مناطق، حيث أعلن مسؤوليته عن قتل رئيسة مجلس محلي ونائبتها كانتا مرتبطتين بالسلطات المحلية في الشمال الشرقي. وأعلن التنظيم مسؤوليته عن هجومين في المنطقة الوسطى من البلد، استهدف الأول حافلات تابعة للجيش العربي السوري واستهدف الثاني شاحنات كانت تنقل الوقود. ولا يُعرف ما إذا كان الوقود مخصصاً لأغراض مدنية أو عسكرية. وركزت الهجمات التي شنها التنظيم في الآونة الأخيرة على مثلث بين حماة وحلب والرقة، فضلا عن الطريق الواصل بين السلمية والطبقة. واستمر الإبلاغ عن عمليات اغتيال وهجمات محددة الأهداف ارتكبتها جناة مجهولو الهوية ضد شيوخ ووجهاء العشائر، كان آخرها في دير الزور.

21 - واستمرت أطراف النزاع في احتجاز الأفراد بشكل تعسفي، بمن فيهم النساء والأطفال والعاملون في المجال الإنساني، والإعلاميون في المناطق الخاضعة لسيطرتها الفعلية. وفي معظم الحالات التي سجلتها مفوضية حقوق الإنسان، لم تقدّم للمحتجزين معلومات عن أسباب احتجازهم وخرموا حقوقاً أخرى تتعلق بمراعاة الأصول القانونية، ولم تحصل أسرهم على معلومات بشأن أماكن وجودهم أو مصيرهم، ويثير ذلك مخاوف من أن عمليات الاحتجاز المذكورة يمكن أن تكون، في بعض الحالات، بمثابة حالات اختفاء قسري.

22 - وواصلت أطراف النزاع استهداف العاملين في المجال الإنساني ومقدمي خدمات الرعاية الصحية ومرافق الخدمات الصحية، فضلا عن الإعلاميين، بوسائل شملت ارتكاب هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وعمليات اختطاف.

23 - وفي الشمال الشرقي، واصلت السلطات المحلية فرض مناهج دراسية غير رسمية. ففي كانون الثاني/يناير، اعتقلت السلطات المحلية عدداً من المدرسين بعد مصادمة منازلهم بحجة أنهم كانوا يدرّسون المناهج الدراسية التي اعتمدها الحكومة. وفي اليوم التالي، اعتُقل عدد من الطلاب خلال احتجاج في محافظة الحسكة. وأُفرج عن المدرسين والطلاب بعد عدة أيام، باستثناء مدرّس واحد لا يزال محتجزاً.

24 - وسجلت اليونيسف وقوع حادث قتالي ألحق أضراراً بمرفق تعليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 14 كانون الثاني/يناير، أصاب صاروخ مدرسة الصباغ في أريحا، إدلب. ووقع القصف المدفعي في وقت مبكر من المساء وألحق أضراراً مادية بهيكل المرفق التعليمي.

25 - وأفيد في بلاغ صادر في إطار نظام رصد الهجمات على منظومة الرعاية الصحية، الذي تشرف عليه منظمة الصحة العالمية، عن وقوع حادث واحد ألحق أضراراً بمرفق لتقديم الرعاية الصحية. ولم يتم بعد التحقق من حوادث إضافية في إطار نظام الرصد المذكور.

26 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام واليونيسف تحليلاً مشتركاً أبرز أن الأطفال يمثلون نحو 43 في المائة من السكان الذين يعيشون في عام 2020 في مناطق تشير التقارير إلى كونها ملوثة بالأخطار المتفجرة. وتشير أرقام الضحايا المسجلة إلى وجود طفل واحد من بين كل أربع ضحايا مباشرة.

الاستجابة الإنسانية

27- واصلت كيانات الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وشمل ذلك مساعدات غذائية قدمها برنامج الأغذية العالمي إلى 5 ملايين شخص في كانون الأول/ديسمبر و 4,6 ملايين شخص في كانون الثاني/يناير، في جميع المحافظات الأربع عشرة. وقدمت أفرقة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، التي دربتها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، دورات توعية استفاد منها أكثر من 50 000 مدني، للتشجيع على الالتزام بسلوك مأمون في المجتمعات الأكثر تضرراً من مشكلة التلوث بالذخائر المتفجرة. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعم 126 مركزاً تشغيلياً مجتمعياً/تابعاً ووحدة متنقلة في جميع أنحاء البلد، حيث قدمت مجموعة من الخدمات المتكاملة للأشخاص الذين تهتم بهم. وواصلت الأمم المتحدة دعم جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء البلد بوسائل شملت تعزيز قدرات المراقبة والتشخيص وتوريد الإمدادات والمعدات الطبية ذات الأهمية الحيوية؛ ودعم تأهب العيادات؛ وحماية تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

الجدول 1

متوسط عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة كل شهر من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بجميع السبل في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية: كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021

المنظمة	متوسط عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة كل شهر
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	240 500
المنظمة الدولية للهجرة	169 800
دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام	26 200
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	312 700
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	1 090 600
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	663 200
صندوق الأمم المتحدة للسكان	471 900
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	142 000
برنامج الأغذية العالمي	4 807 800
منظمة الصحة العالمية	484 800

28 - ومن داخل الجمهورية العربية السورية، شملت المساعدة التي قدمتها كيانات الأمم المتحدة المساعدة الغذائية التي وزعها برنامج الأغذية العالمي على 3,6 ملايين شخص في كانون الأول/ديسمبر و 3,1 ملايين شخص في كانون الثاني/يناير. وقدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المساعدات النقدية إلى أكثر من 13 600 لاجئ فلسطيني، والسلال الغذائية إلى أكثر من 284 000 فرد، والمواد غير الغذائية إلى نحو 23 000 شخص. واستفاد نحو 94 500 شخص من إصلاح منظمة الأغذية والزراعة محطات الري في محافظة دير الزور. وبدأت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية رحلاتها الجوية على خط دمشق - حلب -

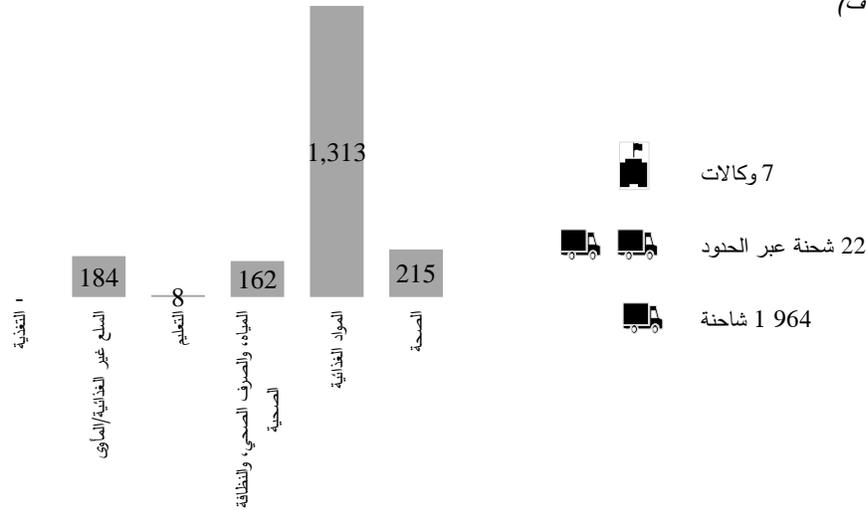
دمشق في كانون الثاني/يناير، بعد الحصول على موافقة من السلطات المختصة. ودعم برنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان نحو 76 300 من الحوامل والمرضعات بمنحهن قسائم إلكترونية لشراء مواد غذائية طازجة ومغذية ولوازم النظافة الصحية، فضلا عن زيارات خلال فترة الحمل والوصول إلى خدمات الرعاية قبل الولادة وبعدها.

29 - وشملت المساعدة الإنسانية التي تم إيصالها عبر الحدود في الشمال الغربي المساعدة الغذائية التي ورّعها برنامج الأغذية العالمي على 1,2 مليون شخص في كانون الأول/ديسمبر و 1,4 مليون شخص في كانون الثاني/يناير. وفي إطار جهود الاستعداد لفصل الشتاء، ورّع برنامج الأغذية العالمي حصص إعاشة مضاعفة جاهزة للأكل على 18 800 شخص في كانون الأول/ديسمبر، وستواصل عمليات التوزيع بكميات زائدة حتى شباط/فبراير. ولمواجهة الفيضانات التي حدثت في كانون الثاني/يناير، تم تفعيل خطط الطوارئ، وتوزيع الآلاف من مواد الإغاثة في حالات الطوارئ، وإرسال أعداد إضافية من مجموعات لوازم الإيواء والمواد غير الغذائية إلى المناطق المتضررة. وشرع في تقديم الدعم لنقل الأسر المستعدة لمغادرة المناطق التي غمرتها الفيضانات (انظر الشكل الأول والجدول 2).

الشكل الأول

عدد المستفيدين من المساعدة المقدّمة من الأمم المتحدة وشركائها من خلال عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، بحسب المجموعات: كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021 (المتوسط الشهري)

(بالآلاف)



الجدول 2

عدد المستفيدين المستهدفين بعمليات إيصال المساعدات عبر الحدود بحسب مجال المساعدة والمنطقة: كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021 (المتوسط الشهري)

المحافظة	المنطقة	سبل العيش	التعليم	الصحة	المواد الغذائية	المواد غير الغذائية/المأوى	التغذية	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
حلب	عفرين	42 712	-	113 383	-	-	-	-

المحافظة	المنطقة	التعافي المبكر/		المواد الغذائية	الصحة	المواد غير		المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
		سبل العيش	التعليم			الغذائية/المأوى	التغذية	
حلب	الباب	643 425	-	-	-	6 400	-	2 500
حلب	اعزاز	10 320	-	142 625	-	16 420	-	15 500
حلب	جرابلس	458 919	-	-	-	451	-	-
حلب	جبل سمعان	164 330	-	76 513	-	-	-	-
إدلب	حارم	311 282	-	873 968	214 750	101 952	-	71 950
إدلب	إدلب	132 974	8 438	106 513	-	59 083	-	72 263

30 - أرسل الاتحاد الروسي إلى الأمم المتحدة نشرات إعلامية صادرة عن مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة ورصد هجرة اللاجئين، بيّن فيها المساعدة الغوثية المقدمة على الصعيد الثنائي. وواصلت أيضاً دول أعضاء أخرى تقديم المساعدة الإنسانية على الصعيد الثنائي وغير ذلك من أشكال المساعدات الإنسانية.

إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

31 - يتطلب تقديم المساعدات الإنسانية أن يكون بمقدور الأمم المتحدة وجميع الشركاء في المجال الإنساني الوصول في الوقت المناسب إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية بطريقة مأمونة ومستمرة ودون عوائق. ويعتمد العمل الإنساني القائم على المبادئ على توافر القدرة على تقييم الاحتياجات وإيصال المساعدات بصورة مستقلة، وعلى رصد الأثر وتقييمه بشكل مستقل، بسبل منها التواصل المنتظم والمباشر مع الأشخاص المتضررين. وتتسم ظروف إيصال المساعدات في البلد بالتعقيد، حيث يقتضي اختلاف المناطق الجغرافية وتباين أنواع الخدمات اتباع طرائق عمل مختلفة. ويوجد في البلد أكثر من 1 800 موظف من موظفي الأمم المتحدة، وينتشر أكثر من 600 منهم في مراكز للعمل الإنساني خارج دمشق، في حلب ودير الزور وحماة وحمص واللاذقية والقامشلي والسويداء وطرطوس. وينتشر كذلك 3 860 موظفاً من موظفي الأونروا في جميع أنحاء البلد. ويسهم شكل الوجود اللامركزي في زيادة إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين والقرب منهم. وفي جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، تتولى توزيع الإعانات وتنفيذ خطط الإعانة في المقام الأول جهات فاعلة وطنية، من بينها منظمات غير حكومية والهلال الأحمر العربي السوري.

القيود المفروضة على إمكانية الوصول بسبب الجائحة

32 - لا يزال استمرار الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة في تنفيذ التدابير الاحترازية ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 يؤثر في عمليات عبور الحدود. فقد ظلت معظم معابر الحدود البرية إلى الجمهورية العربية السورية مغلقة، مع بعض الاستثناءات المحدودة، بما في ذلك فيما يخص الشحنات التجارية وشحنات الإغاثة، وتحركات العاملين في المنظمات الإنسانية والدولية. وظلت إمكانية الوصول عن طريق بعض نقاط العبور داخل الجمهورية العربية السورية مقيدة. وتواصل تشغيل الرحلات الجوية الداخلية، بما في ذلك الرحلات التي تسيرها دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية. وبصفة عامة، لم تعد تدابير الوقاية من جائحة كوفيد-19 تعتبر عائقاً كبيراً أمام أنشطة الاستجابة الإنسانية، حيث

استطاعت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تكيف البرامج والأنشطة مع الواقع التشغيلي الجديد، فضلاً عن التدابير التيسيرية التي اتخذتها السلطات المختصة.

إمكانية الوصول في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة

33 - في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، تشمل الأماكن والجيوب التي لا يزال الوصول إليها عسيراً، بسبب ضرورة الحصول على الموافقات الإدارية والأمنية، الشيفونية وميدعا وكفر بطنا في الغوطة الشرقية، وبيت جن، ومزرعة بيت جن في ريف دمشق الغربي. وفي جنوب البلد، ظل انعدام الأمن والقيود الإدارية يعيقان إمكانية الوصول المستمر إلى المناطق التي كانت خاضعة سابقاً لسيطرة جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، لا سيما في أحياء درعا البلد في مدينة درعا، وفي الكرك الشرقي في محافظة درعا، وفي أجزاء من غرب درعا والقنيطرة.

34 - وواصل موظفو الأمم المتحدة والمتعاقدون التابعون لأطراف ثالثة بذل جهود التعبئة في المواقع الميدانية جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والهلال الأحمر العربي السوري في إطار بعثات للتقييم والرصد فضلاً عن تقديم الدعم اللوجستي والإداري. وفي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، بلغ عدد التنقلات البرنامجية العادية 1 852 تنقلاً استناداً إلى الموافقات البرنامجية أو الموافقات العامة، ويمثل ذلك انخفاضاً قدره 5 في المائة تقريباً عن الفترة المشمولة بالتقرير الذي غطى شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، التي شهدت 1 940 تنقلاً من هذا القبيل (انظر الجدول 3)⁽¹⁾. وشكلت بعثات الرصد، التي توفدها عموماً جهات رصد تابعة لأطراف ثالثة، الجزء الأكبر من جميع البعثات التي أُوفدت، بنسبة 58 في المائة تقريباً من المجموع. وجرى 37 في المائة من التنقلات البرنامجية العادية في محافظات الحسكة والرقدة ودير الزور في الشمال الشرقي. وجرى 13 في المائة منها في محافظات السويداء ودرعا والقنيطرة في الجنوب (انظر الشكل الثاني).

الجدول 3

مجموع عدد بعثات وكالات الأمم المتحدة والأطراف الثالثة/الجهات الميسرة من داخل الجمهورية العربية السورية، في إطار الموافقات البرنامجية أو الموافقات العامة*، بحسب النوع: كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021

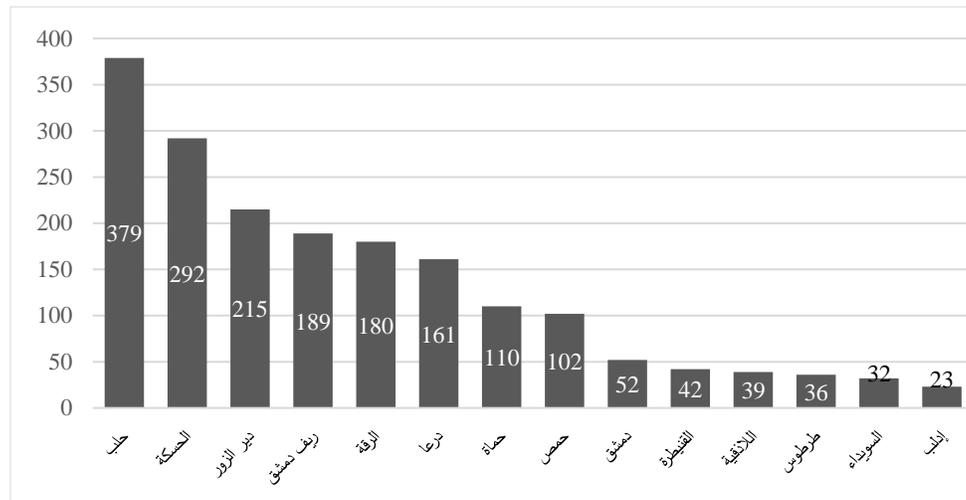
نوع البعثة	موافقة عامة	موافقة برنامجية	المجموع
بعثات التقييم	4	5	9
البعثات المرافقة لعمليات إيصال المعونة	0	745	745
بعثات الرصد	1 013	57	1 070
بعثات الدعم الأمني واللوجستي والإداري	28	0	28
المجموع	1 045	807	1 852

* البعثات الموفدة بناء على موافقة برنامجية أو موافقة عامة لا تستلزم الحصول على موافقة محددة من وزارة الخارجية.

(1) يحصل موظفو الأمم المتحدة والمتعاقدون التابعون لأطراف ثالثة الذين يعملون في مراكز العمل الإنساني خارج دمشق على "موافقات عامة" للتنقل في إطار برامجهم العادية. وتتيح هذه الموافقات إمكانية الوصول بانتظام إلى الجهات المقصودة وتحذ من الشروط البيروقراطية.

الشكل الثاني

مجموع عدد بعثات وكالات الأمم المتحدة والأطراف الثالثة/الجهات الميسرة من داخل الجمهورية العربية السورية، في إطار الموافقات البرنامجية أو الموافقات العامة*، بحسب المحافظات: كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021



35 - فيما يخص البعثات التي تستلزم الحصول على موافقة محددة من وزارة الخارجية، قدمت الأمم المتحدة 360 طلباً جديداً، وصدرت موافقات على 71 في المائة منها (انظر الجدول 4). ويمثل ذلك تحسناً بنسبة 5 نقاط مئوية مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث صدرت موافقات بشأن 66 في المائة من طلبات إيفاد البعثات البالغ عددها 387 طلباً، وهو أعلى بـ 15 نقطة مئوية مقارنة بمتوسط معدل الموافقات منذ كانون الأول/ديسمبر 2019 (بلغ متوسط معدل الموافقات 56 في المائة).

36 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصد موظفو الأمم المتحدة توزيع المساعدات الإنسانية، بما في ذلك مواد الإغاثة الأساسية غير الغذائية ومجموعات الأدوات الزراعية، على العائدين في الغوطة الشرقية (حزة، والنشابية، ومسرابا)، بالإضافة إلى داريا في محافظة ريف دمشق، وخان شيخون في محافظة إدلب. ولم تكن موافقة وزارة الخارجية مطلوبة لهذه البعثات. ونفذت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام 39 مهمة في الغوطة الغربية بريف دمشق، لتقييم مدى التلوث بالذخائر المتفجرة في مناطق تضم معظمها أراضٍ زراعية، تمهيداً للعمل في المستقبل على تطهير الأراضي التي ثبت تلوثها.

37 - وواصلت كيانات الأمم المتحدة الإبلاغ عن تحسن إمكانية الوصول إلى السكان في المناطق الواقعة في شمال غرب البلد التي انتقلت من سيطرة طرف إلى آخر خلال عامي 2019 و 2020. فعلى سبيل المثال، قامت اليونيسف بإصلاح مدرستين في اللطامنة وكفر زيتا بالتنسيق مع مديرية التربية والتعليم في محافظة حماة.

38 - وفيما يخص إمكانية الوصول في شمال محافظة حمص، انتهت منظمة الصحة العالمية من أعمال إعادة تأهيل أربع عيادات صحية في جبورين وكفرنان وتيرمعة وتالدو.

الجدول 4

البعثات من داخل الجمهورية العربية السورية التي تستلزم الحصول على موافقة محددة من وزارة الخارجية: كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021

نوع الطلب	العدد المطلوب	العدد الموافق عليه	النسبة المئوية الموافق عليها
بعثات التقييم	70	51	73
البعثات المرافقة لعمليات إيصال المعونة	74	52	70
بعثات الرصد	128	84	66
بعثات الدعم الأمني واللوجستي والإداري	69	51	74
بعثات تقييم المسائل المتعلقة بالذخائر المتفجرة	39	39	100
المجموع	360	257	71

ملاحظة: البعثات التي يقوم بها موظفو الأمم المتحدة المغادرون من دمشق أو المسافرون عبر خطوط النزاع تستلزم عموماً الحصول على موافقة محددة من وزارة الخارجية.

إمكانية الوصول في شمال شرق الجمهورية العربية السورية

39 - واصلت الأمم المتحدة في الشمال الشرقي إيصال المساعدات الإنسانية بشكل منتظم ومستمر في معظم أنحاء محافظة الحسكة وفي بعض أجزاء محافظة الرقة، في حين ظلّ الوصول إلى مناطق أخرى مثل منبج وعين العرب انطلاقاً من دمشق صعباً على الأمم المتحدة، وذلك لعدم وجود اتفاق بين الأطراف التي تسيطر على هذه المناطق وبسبب انعدام الأمن.

40 - وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، تلقى برنامج الأغذية العالمي تأكيداً من الحكومة بأنه سيستطيع استئناف عمليات التوزيع، بعد تعليق تقديم المساعدة الغذائية العامة التي كان البرنامج يقدمها إلى نحو 220 000 شخص في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في محافظة الرقة. وأنجزت منذ ذلك الحين جميع عمليات التوزيع المقررة للمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في الرقة.

41 - وأدى التصعيد في عين عيسى وحولها في محافظة الرقة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2020 وأوائل كانون الثاني/يناير 2021 إلى نزوح نحو 3000 شخص لفترات مؤقتة وإغلاق قسم من الطريق السريع M4 الذي يصل بين تل تمر وعين عيسى إغلاقاً مؤقتاً في الفترة من 27 كانون الأول/ديسمبر إلى 2 كانون الثاني/يناير. وأدت التوترات بين الحكومة والسلطات المحلية في الشمال الشرقي إلى منع السلطات المحلية دخول شحنات المساعدات الإنسانية والشركاء في المجال الإنساني إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في مدينتي القامشلي والحسكة في 20 كانون الثاني/يناير. وأثر هذا التقييد في إمدادات السلع الشديدة الأهمية، بما في ذلك المواد الغذائية والوقود والأدوية وشاحنات المياه، وعرقل وصول المدنيين إلى الخدمات الأساسية مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية. وتعطلت المساعدة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي لنحو 200 000 شخص، وأدى نقص دقيق القمح والوقود في المخازن إلى حرمان نحو 80 000 شخص من الخبز أو عدم حصولهم إلا على القليل منه. وتوقف تنفيذ برنامج تعليمي للأطفال غير الملحقين بالمدارس في مدينة الحسكة، حين لم يستطع الطلاب والمعلمون عبور خطوط النزاع للوصول إلى المدارس. وأثرت القيود المفروضة على حركة الموظفين تأثيراً سلبياً على خدمات الحماية المجتمعية والخدمات القانونية

والصحية وتوفير سبل العيش في الحسكة والقامشلي ومخيم عريشة. ووردت أيضاً تقارير عن فرض القوات الحكومية قيوداً على التنقل في أجزاء من أحياء حلب الشرقية ومنبج. واستؤنفت الحركة بجميع أشكالها في 2 شباط/فبراير، بما في ذلك الشحنات الإنسانية، إلى الأجزاء الخاضعة لسيطرة الحكومة في القامشلي والحسكة. وظلت الظروف الأمنية متوترة في المنطقة.

42 - وتواصل بذل الجهود من أجل تقديم مساعدة طبية كافية ومستمرة إلى المناطق الواقعة في الشمال الشرقي خارج نطاق سيطرة الحكومة. وفي عام 2020، أتاحت الإمدادات الطبية التي قدمتها منظمة الصحة العالمية تقديم 2,3 مليون علاجاً في محافظات الحسكة والرقّة ودير الزور، من بينها 1,9 مليون علاج في مناطق خارج نطاق سيطرة الحكومة. وأُرسلت ست قوافل برية عبر خطوط النزاع في عام 2020 بالإضافة إلى 13 عملية نقل جوي. وشملت اللوازم التي احتوت عليها هذه الشحنات الأدوية الأساسية واللقاحات ولوازم لمواجهة كوفيد-19 مثل معدات الوقاية الشخصية وأجهزة التهوية ومولدات الأوكسجين، فضلاً عن معدات أخرى منقذة للحياة. وتم إيصال إمدادات منظمة الصحة العالمية مرة واحدة على الأقل في عام 2020 إلى جميع المرافق التي كانت تُخدّم سابقاً عبر معبر اليعربية الحدودي. ومع ذلك، ظلت الاحتياجات الإنسانية في شمال شرق البلد مرتفعة، بما في ذلك الحاجة إلى المساعدة الطبية، وتفاقت بسبب جائحة كوفيد-19.

43 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، وصل موظفو الأمم المتحدة من مركز دير الزور في بعثة إلى البوكمال. وسمح ذلك بإنشاء خط مباشر يتيح وصول الأمم المتحدة إلى السكان في البوكمال، الذين كانوا يتلقون المساعدة سابقاً عن طريق الشركاء المنفذين. وأجرى المشاركون في البعثة مقابلات مع مخرين رئيسيين وجمعوا معلومات ذات صلة بشأن الاحتياجات والتغرات للاسترشاد بها في التدخلات العملية في المستقبل.

44 - وفي ضوء تدهور الظروف الأمنية في مخيم الهول في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، أوقفت إدارة المخيم جميع الأنشطة أيام الجمعة، باستثناء الأنشطة التي اعتبرتها بالغة الأهمية، مثل توزيع الخبز، وإمدادات المياه، والخدمات الصحية. ولم تُستشر المنظمات الإنسانية العاملة في مخيم الهول قبل اتخاذ قرار وقف الأنشطة. وواصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى تعزيز أمن سكان مخيم الهول، وتوفير الأمن بطريقة لا تزيد من تعريض السكان للخطر أو تنتهك حقوقهم؛ ولا تقيد تقديم المساعدة الإنسانية، ولا تحد من قدرة سكان المخيم على الحصول على خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية.

إمكانية الوصول في شمال غرب الجمهورية العربية السورية

45 - واصلت كيانات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني التصدي للتحديات اللوجستية والعملية الناجمة عن خفض عدد المعابر الحدودية المأذون باستخدامها إلى معبر واحد عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن 2533 (2020). ويتواصل توجيه جميع المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى شمال غرب البلد عن طريق معبر باب الهوى، حيث أُرسلت 4 369 شاحنة من المساعدات الإنسانية عبر هذا المعبر منذ بدء نفاذ قرار مجلس الأمن 2533 (2020).

46 - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية عملياتها بحسب التكليف الوارد في قرارات مجلس الأمن 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2449 (2018) و 2504 (2020) و 2533 (2020). وعملت الآلية على رصد وتأكيد الطابع الإنساني لـ 22 شحنة تتألف من 1 964 شاحنة عبرت جميعها من تركيا إلى الجمهورية العربية السورية عبر معبر باب الهوى. ووصل بذلك مجموع عدد الشاحنات التي رصدت منذ بدء

العمليات إلى 44 382 شاحنة (34 410 عبر معبر باب الهوى، و 5 268 عبر معبر باب السلام، و 4 595 عبر معبر الرمثا، و 109 عبر معبر اليعربية). ولم تُنثر أي شواغل أو أسئلة بشأن الطابع الإنساني لهذه الشاحنات. وقد دأبت الأمم المتحدة على إخطار حكومة الجمهورية العربية السورية بكل شحنة تعبر الحدود قبل 48 ساعة من موعدها، بما في ذلك تقديم معلومات عن السلع الإنسانية المقرر إيصالها، وعدد الشاحنات، والجهة المالكة لها في الأمم المتحدة، ووجهتها (المنطقة). وظلت الآلية تستفيد من علاقات التعاون الممتازة مع حكومة تركيا.

47 - وواصل العاملون في مجال المساعدة الإنسانية العمل بنشاط على اتباع نهج متعدد الطرائق للاستجابة للاحتياجات الإنسانية في الشمال الغربي. وواصلت الأمم المتحدة الحوار مع الأطراف المعنية بشأن إرسال بعثة من داخل الجمهورية العربية السورية، عبر خطوط النزاع، إلى منطقة الشمال الغربي. ولم تستطع الأمم المتحدة وشركاؤها المضي قدماً على هذا المسار بسبب عدم اتفاق الأطراف على تكوين البعثة. وبدأ العمل على معالجة تحفظات الأطراف ووضع نهج يسمح للبعثة بالمضي قدماً في عملها بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب. ولا تزال المشاورات مستمرة مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

إمكانية الوصول في جنوب الجمهورية العربية السورية

48 - أرسلت آخر قافلة مساعدات إنسانية تابعة للأمم المتحدة إلى الركبان من داخل الجمهورية العربية السورية في أيلول/سبتمبر 2019. وفي أحيان متفرقة، وصلت شاحنات تجارية باستخدام طرقات غير رسمية. ومنذ صدور قرار حكومة الأردن في آذار/مارس 2020 بإغلاق الحدود كإجراء من إجراءات الوقاية من جائحة كوفيد-19، لم يعد في وسع المحتاجين إلى الرعاية الطبية في مخيم الركبان الوصول إلى عيادة الأمم المتحدة الموجودة على الجانب الأردني من الحدود. واستمر إرسال الحالات الصحية الحرجة إلى دمشق بالتنسيق مع الهلال الأحمر العربي السوري، ولكن لم يُسمح لمن غادروا المخيم بالعودة إليه. وبلغ عدد حالات الإجراء الطبي من مخيم الركبان 68 حالة منذ إغلاق عيادة الأمم المتحدة. وواصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى إتاحة إيصال المساعدات الإنسانية فوراً إلى الناس الذين ما زالوا يمكثون في مخيم الركبان.

49 - وتواصل الإبلاغ عن توترات في أجزاء مختلفة من محافظة درعا، مع زيادة كبيرة في الأسابيع الأخيرة من كانون الثاني/يناير. ووردت تقارير تفيد بوقوع هجمات واشتباكات واغتيالات، بما في ذلك في قرى طفس ورويحبه وقصيبة ومدينة درعا وسحم الجولان وناحثة، وعلى الطريق بين بلدي الياودة ومزيريب. وأثرت هذه الحالة تأثيراً كبيراً في حرية تنقل السكان المدنيين، وعلقت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المنطقة أنشطتها، بما في ذلك بعثات التنفيذ والرصد والتقييم. واستطاع برنامج الأغذية العالمي إنجاز خطته لتوزيع المساعدات لشهر كانون الثاني/يناير.

50 - وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، زار المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، إلى جانب موظفي الأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مخيم اليرموك في محافظة ريف دمشق لتقييم الظروف وتشخيص الحالة والاحتياجات الإنسانية بشكل مباشر.

التأشيرات وإجراءات التسجيل

51 - واصلت الأمم المتحدة العمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية لإتاحة منح التأشيرات للموظفين في الوقت المناسب (انظر الجدول 5).

الجدول 5

طلبات التأشيرات لموظفي الأمم المتحدة: كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021

نوع الطلب	العدد المطلوب	عدد الطلبات المقبولة	عدد الطلبات المرفوضة	عدد الطلبات التي لم يبت فيها ^(أ)
التأشيرات التي طُلبت خلال الفترة المشمولة بالتقرير	57	25	2	30
التجديدات التي طُلبت خلال الفترة المشمولة بالتقرير	150	103	-	47
طلبات التأشيرات التي لم يبت فيها والتي تعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير	57	25	-	30
طلبات تجديد التأشيرات التي لم يبت فيها والتي تعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير	71	64	-	7

ملاحظة: سحبت الأمم المتحدة طلبين لم يُبت فيهما، ويعودان إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير. ويغطي عدد طلبات التأشيرات وطلبات تجديد التأشيرات التي لم يبت فيها، المبينة في الصفين 3 و 4، الفترة من شباط/فبراير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

(أ) يغطي عدد طلبات التأشيرات وطلبات تجديد التأشيرات التي لم يبت فيها الفترة بين شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر 2020.

52 - ويبلغ مجموع عدد المنظمات غير الحكومية الدولية المسجلة لدى الحكومة للعمل في البلد 41 منظمة.

سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وأماكن عملهم

53 - واصلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تنفيذ برامج في المناطق المتضررة من تكرار الاشتباكات المسلحة والغارات الجوية وتبادل القصف المنتظم بنيران المدفعية غير المباشرة وغيرها من أشكال الهجمات من قبل أطراف النزاع وفيما بينها. ويعمل موظفو الإغاثة الإنسانية في مناطق شديدة التلوث بالذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية.

54 - ومنذ بدء النزاع، أُبلغ بمقتل مئات من العاملين في المجال الإنساني، من بينهم 22 من موظفي الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، ومن بينهم 14 من موظفي الأونروا؛ و 66 من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري؛ و 8 من موظفي ومتطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وقُتل أيضا العديد من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

55 - وكان ما مجموعه 44 موظفاً من موظفي كيانات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (جميعهم من الأونروا) قيد الاحتجاز أو في عداد المفقودين في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

ثالثاً - ملاحظات

56 - دخل السكان المدنيون في الجمهورية العربية السورية عام 2021 في خضم بعض من أصعب الظروف الإنسانية التي مرّوا بها خلال سنوات النزاع العشر الماضية. ويعاني الملايين داخل البلاد وملايين اللاجئين خارجه من صدمة عميقة، وانعدام الأمن الشخصي، والفقر الطاحن، وانعدام الأمل في المستقبل. ويؤدي الانحلال الاقتصادي الذي تضاعف من جراء تأثير جائحة كوفيد-19 إلى خلق احتياجات إنسانية هائلة، بينما الأعمال العدائية المتأججة والمتفجرات من مخلفات الحرب تواصل بشكل مأساوي ومخجل قتل المدنيين وتشويههم. وتبيّن المؤشرات الإنسانية الأثر العميق الناجم عن ذلك على السكان المدنيين. ويتزايد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد والمزمّن في صفوف الأطفال، وكذلك العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين، الذي يُتوقع أن يصل إلى 13,4 مليون شخص في عام 2021، ويمثل ذلك زيادة مذهلة بنسبة 20 في المائة مقارنة بأوائل عام 2020 حين كان عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية يقدر بنحو 11,1 مليون شخص في البلد. وبشكل غير مسبوق، وصل عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى 12,4 مليون شخص، أو 60 في المائة من السكان، أي بزيادة قدرها 4,5 ملايين شخص في عام واحد فقط.

57 - وعندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدات المنفذة للحياة إلى المحتاجين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، ينبغي أن تُفتح جميع القنوات وأن تبقى مفتوحة. ففي شمال غرب البلد، يكتظ ملايين الناس على الحدود في منطقة نزاع متأججة على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار. وهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية المقدمة عبر الحدود من تركيا. والظروف المروّعة التي سببتها الأمطار الغزيرة والفيضانات في أجزاء من الشمال الغربي تدلّ مرة أخرى أننا لا نزال بعيدين جداً عن تلبية احتياجات الناس، حتى مع تنفيذ عملية الإغاثة الواسعة النطاق الجارية حالياً عبر الحدود. والمطلوب هو تعزيز إمكانية إيصال المساعدات. ورغم أن الأمم المتحدة تواصل جهودها الرامية إلى الوصول إلى الشمال الغربي من داخل الجمهورية العربية السورية، عبر خطوط النزاع النشطة، فإن هذه المهام التي تنفذ عبر خطوط النزاع لا تستطيع إطلاقاً الحلول محل العمليات عبر الحدود. وإذ يفصلنا الآن عامٌ واحدٌ على انتهاء الإذن الذي منحه مجلس الأمن لكيانات الأمم المتحدة وشركائها المنفذين باستخدام معيار اليعرية الحدودي، فإنني أودّ أن أذكر أيضاً بأن الاحتياجات الإنسانية في شمال شرق البلد تظل مرتفعة، وبأنها تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. وأذكر جميع أطراف النزاع بأنها ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بأن تجيز وتيسّر مرور الإغاثة الإنسانية على وجه السرعة ودون عوائق لفائدة المدنيين المحتاجين بشكل يتسم بالحياد وينفّذ دون أي تمييز محجف.

58 - وما زلت أشعر بالجزع لأن المدنيين ما زالوا يتحملون وطأة الأعمال العدائية من جراء أسباب عديدة من بينها الهجمات العشوائية في المناطق المأهولة بالسكان. ويجب أن تتوقف فوراً الهجمات الموجهة ضد المدنيين أو الهجمات العشوائية، بما في ذلك الهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، في المناطق المأهولة بالسكان وفي الأسواق. وأذكر الأطراف كذلك بأنها ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بعدم مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو تعطيل الأعيان الضرورية لحياة السكان المدنيين، بما في ذلك منشآت وإمدادات مياه الشرب. وتزيد جائحة كوفيد-19 من الحاجة الملحة إلى حماية إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وأهيب أيضاً بجميع الأطراف إلى إزالة العقبات العملية التي تعوق الحصول على التعليم في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، تمثياً مع حق الإنسان في التعليم.

59 - ويواصل المبعوث الخاص بذل الجهود الرامية إلى الإفراج من جانب واحد عن الأشخاص المحرومين تعسفاً من حريتهم، وأغلبهم محتجزون من قبل حكومة الجمهورية العربية السورية. وأدعو الحكومة وجميع الأطراف الأخرى إلى الإبلاغ عن مصير وأماكن وجود الأشخاص الذين تحتجزهم، وإلى إتاحة وصول الوكالات الإنسانية ووكالات حقوق الإنسان إلى جميع أماكن الاحتجاز. وأذكر الأطراف بأن التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاعتقال والاحتجاز التعسفيين محظورة. وينبغي أن يُعلم على الفور جميع الأشخاص المحتجزين بأي تهمة موجهة إليهم. وينبغي أن يُمنح الأشخاص الذين يواجهون الملاحقة القضائية جميع الضمانات الدنيا بتوفير محاكمة عادلة. وينبغي أن يمثلوا فوراً أمام قاض وأن يفرج عنهم فوراً إذا كانوا قد حُرِّموا من حريتهم تعسفاً. وينبغي للسلطات المحتجزة إجراء تحقيقات عاجلة وفعالة وشاملة وشفافة في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز، وتقديم الجناة إلى العدالة إذا تبين أن هذه الوفيات نجمت عن أفعال إجرامية. وينبغي إبلاغ أسر الأشخاص المتوفين أثناء الاحتجاز، ومنحها تعويضات كاملة وكافية في غضون فترة معقولة حين تكون الوفاة ناجمة عن فعل غير قانوني. وإن احترام هذه المبادئ يمكن أن يتيح أيضاً بناء الثقة داخل المجتمع وبين الأطراف وأصحاب المصلحة الدوليين. وعدم معالجة مسألة الحرمان التعسفي من الحرية يمكن أن يجعل العدالة الموثوقة والمصالحة الحقيقية والسلام المستدام أموراً بعيدة المنال.

60 - ويجب أن يخضع للمساءلة مرتكبو الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة الماسة بحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة الماسة بالقانون الدولي الإنساني. وأذكر جميع الدول، ولا سيما الدول التي لها نفوذ مباشر على أطراف النزاع، بأنها ملزمة باتخاذ خطوات استباقية لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أحكامه المتصلة بحماية المدنيين. وأهيب بجميع أطراف النزاع، ولا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية، وجميع الدول، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، أن تتعاون بصورة تامة مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ولا سيما عن طريق تقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة بالموضوع. فالمساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة الماسة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني شرطاً قانونياً وأمرٌ جوهري على حد سواء لتحقيق السلام الدائم في الجمهورية العربية السورية. وأكرر دعوتي إلى إحالة الحالة في البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية.

61 - وبالنظر إلى الشواغل الخطيرة المستمرة التي أثّرت بصورة متكررة فيما يتعلق بحماية المدنيين وغير ذلك من الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، ما زلت أحث بقوة حكومة الجمهورية العربية السورية، تمشياً مع قراري مجلس حقوق الإنسان د-18/1 و 22/19، على التعاون مع نظام الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بسبل منها إقامة وجود ميداني يكلف بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

62 - وأكرر ندائي من أجل وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم، وأؤيد تأييداً كاملاً النداء الذي وجهه مبعوثي الخاص من أجل وقف كامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، على نحو ما يدعو إليه قرار مجلس الأمن 2254 (2015). ولن يدخر مبعوثي الخاص جهداً لإشراك الأطراف السورية في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، وإشراك الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية في دعم العملية. وتعتمد مصداقية العملية على توفر الإرادة لدى الأطراف المتفاوضة لإيجاد أرضية مشتركة، والاعتراف بضرورة أن يتجاوز السوريون جميعاً حالة النزاع الدائم. وأؤيد الجهود التي

يبدلها المبعوث الخاص لتيسير عمل اللجنة الدستورية كجزء من عملية سياسية أوسع نطاقا تتطلب إجراء حوار بشأن مستقبل الجمهورية العربية السورية واتخاذ إجراءات ملموسة تتيح الاطمئنان وبناء الثقة وتؤدي إلى خلق بيئة آمنة وهادئة ومحايدة على أرض الواقع. وهذا الأمر ضروري لضمان التوصل بشكل مجدٍ إلى معالجة شواغل السوريين العاديين العاجلة المبيّنة في قرار مجلس الأمن 2254 (2015) والعملية السياسية التي توخاها ذلك القرار بهدف كفالة مصالح السوريين وإنهاء معاناتهم وكفالة أن تظل الأولوية القصوى هي تحقيق السلام المستدام.

المرفق

الحوادث المبلّغ عنها التي تضرر منها المدنيون وسجلتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021*

محافظة إدلب

- في 23 كانون الأول/ديسمبر 2020، قُتل مدني وجُرح آخر من جراء تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة، بحسب التقارير، بالقرب من معبر باب الهوى الحدودي في شمال ريف إدلب.
- في اليوم نفسه، احتجزت هيئة تحرير الشام، بحسب التقارير، أحد العاملين في المجال الإنساني على حدود الغزاوية، التي تفصل بين إدلب وشمال حلب. وأُطلق سراحه بعد خمسة أيام.
- في 25 كانون الأول/ديسمبر 2020، جُرح صبي من جراء انفجار ذخائر غير منفجرة، بحسب التقارير، في قرية جوزف في منطقة جبل الزاوية في جنوب ريف إدلب.
- في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، قُتل صبي وجُرح صبي آخر وقتاً من جراء انفجار ذخائر غير منفجرة، بحسب التقارير، في بلدة سرمين، شرق إدلب.
- في 14 كانون الثاني/يناير 2021، قُتل رجل وامرأة وجُرح رجل من جراء سقوط قذائف مدفعية أرضية، بحسب التقارير، في مدينة أريحا، جنوب ريف إدلب.

محافظة حلب

- في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، جُرح ثلاثة مدنيين، من بينهم امرأة، من جراء تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع ألصق مغناطيسياً بمركبة، بحسب التقارير، في مدينة جندريس في منطقة عفرين في شمال غرب ريف حلب.
- في 12 كانون الأول/ديسمبر 2020، قُتل إعلامي من جراء إطلاق النار عليه من مركبة متحركة، بحسب التقارير، على يد رجال ملثمين مجهولي الهوية كانوا على متن دراجة نارية، بالقرب من مدينة الباب في ريف حلب الشرقي.
- في 13 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصيب رجلان بجروح من جراء اشتباكات مسلحة، بحسب التقارير، بين جماعات مسلحة في مدينة جندريس في منطقة عفرين في شمال غرب حلب.
- في 2 كانون الثاني/يناير 2021، جُرح 11 مدنياً، بينهم امرأتان وصبيان، من جراء تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة، بحسب التقارير، في مدينة جندريس في منطقة عفرين في شمال غرب ريف حلب.

* توفّر قائمة الحوادث أمثلة على المسائل المثيرة للقلق في مجال حقوق الإنسان التي طُرحت في التقرير. ولكن، نظراً لتغير أنماط النزاع وفقدان شبكات المصادر ذات المصدقية و/أو المصادر الموثوق بها في العديد من المناطق المتضررة من النزاع، ما يرحم التحقق من الحوادث يزداد صعوبة. ولذلك لا تتضمن القائمة سوى الحوادث التي أُبلغت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتم التحقق منها وفقاً لمنهجيتها، ولا ينبغي اعتبارها قائمة شاملة.

- في 3 كانون الثاني/يناير 2021، قُتل رجل من جزاء حادث إطلاق نار من مركبة متحركة، بحسب التقارير، على يد جناة مجهولي الهوية في منطقة الباب في شرق ريف حلب.
- في 6 كانون الثاني/يناير 2021، جُرح إعلامي على إثر محاولة اغتيال، بحسب التقارير، على يد رجلين ملثمين في مدينة الباب في شرق ريف حلب.
- في 17 كانون الثاني/يناير 2021، قُتل رجل وجُرح ستة مدنيين، من بينهم امرأة حامل وصبي، من جراء تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع ملصق مغناطيسياً بمركبة، بحسب التقارير، في تخوم سيجو في منطقة أعزاز في شمال حلب.
- في 23 كانون الثاني/يناير 2021، قُتل أربعة مدنيين، بينهم امرأة وصبيان، وجُرح ثمانية مدنيين، من بينهم امرأة وصبي، من جراء سقوط قذيفة مدفعية أرضية، بحسب التقارير، في تل رفعت في شمال ريف حلب.
- في 30 كانون الثاني/يناير 2021، قُتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين، من بينهم ثلاثة صبيان، وجُرح 29 آخرون، من بينهم امرأتان وسبعة صبيان وثلاث فتيات، من جراء انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة، بحسب التقارير، في مدينة عفرين في شمال غرب ريف حلب.
- في 31 كانون الثاني/يناير 2021، قُتل ما لا يقل عن ستة مدنيين، من بينهم فتاتان وامرأة، وجُرح 25 شخصاً، من بينهم ثلاث نساء وثلاثة صبيان وفتاة، من جراء تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة، بحسب التقارير، في مدينة أعزاز في شمال ريف حلب.

محافظة الحسكة

- في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، جُرح رجل من جزاء انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع مزروع على جانب الطريق، بحسب التقارير، في رأس العين في غرب ريف الحسكة.
- في 2 كانون الثاني/يناير 2021، قُتل صبي وفتاة وأصيبت والدتهما بجراح من جراء انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة، بحسب التقارير، في رأس العين في غرب الحسكة.
- في 8 كانون الثاني/يناير، قُتل رجل في مخيم الهول في ريف الحسكة.

محافظة حماة

- في 26 كانون الأول/ديسمبر 2020، قُتل خمسة رجال على إثر سقوط قذيفة مدفعية أرضية على جرّاهم، بحسب التقارير، في منطقة زراعية بالقرب من قرية الزقوم في غرب ريف حماة.

محافظة حمص

- في 8 كانون الثاني/يناير 2021، توفي رجل من جزاء انفجار لغم أرضي، بحسب التقارير، في حقل زراعي في قرية الضبعة في جنوب شرق ريف حمص.

محافظة دير الزور

- في 5 كانون الأول/ديسمبر 2020، قُتل رجل في حادث إطلاق نار من مركبة متحركة، بحسب التقارير، على يد جناة مجهولي الهوية في قرية السجر في شمال ريف دير الزور.
- في اليوم نفسه، قُتل رجل في حادث إطلاق نار من مركبة متحركة، بحسب التقارير، على يد جناة مجهولي الهوية في قرية جاسمي في شمال ريف دير الزور.
- في 12 كانون الأول/ديسمبر 2020، قُتل رجلان من جزاء انفجار لغم أرضي، بحسب التقارير، في مدينة السوسة في شرق ريف دير الزور.
- في 6 كانون الثاني/يناير 2021، قُتل صبيان من جزاء انفجار ذخائر غير منفجرة، بحسب التقارير، في مدينة الدوير في شرق ريف دير الزور.

محافظة الرقة

- في 26 كانون الأول/ديسمبر 2020، جُرح رجلان من جزاء سقوط عدة قذائف مدفعية أرضية، بحسب التقارير، في عين عيسى في شمال ريف الرقة.
- في 3 كانون الثاني/يناير 2021، جُرح رجل وامرأة من جزاء سقوط قذيفة مدفعية أرضية، بحسب التقارير، في قرية هوشان في شمال ريف الرقة.
- في 4 كانون الثاني/يناير 2021، جُرح رجلان من جزاء انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع، بحسب التقارير، في مدينة الرقة.
- في 5 كانون الثاني/يناير 2021، قُتل صبيان من جزاء انفجار لغم أرضي بالقرب منهما، بحسب التقارير، في أرض زراعية قريبة من عين عيسى في شمال ريف الرقة.
- في 26 كانون الثاني/يناير، قُتل ثلاثة رجال مدنيين وجُرح مدنيان، من بينهم صبي، من جزاء انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع مزروع على جانب الطريق، بحسب التقارير، في مدينة تل أبيض في شمال ريف الرقة.

محافظة درعا

- في 11 كانون الثاني/يناير 2021، قُتل صبي وفتاة وجُرح سبعة صبيان وثلاث فتيات من جزاء انفجار لغم أرضي، بحسب التقارير، في مدينة الشيخ مسكين في شمال ريف درعا.
- في 24 كانون الثاني/يناير 2021، قُتل رجل وجُرح آخر من جزاء انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع مزروع على جانب الطريق، بحسب التقارير، في مدينة جاسم في شمال ريف درعا.